





وفي هذا السياق، أصدرنا تعليماتنا إلى حكومتنا، قصد إنجاز برنامج استعجالي مضبوط، على المدى القصير، يتضمن في جانبه العمراني، إجراء دراسات ميدانية شاملة، وتحيين المسح الجيوفيزيائي، وتحديد مواقع المجموعات السكنية، حسباً لضوابط وأسس البناء المضاد للزلازل. وعلى أساس هذا البرنامج، القائم على سياسة القرب والمشاركة، وعلى معايير موضوعية، لجرح الأضرار البشرية والمادية، والحاجيات والوسائل، يجب توعية المواطنين، ومد يد العون لكل أسرة متضررة، في المراكز الحضرية، والمدارس والدواوير والقرى، على وجه الخصوص، وتمكينها من تصميم هندسي، ووضع خطة مدروسة لمساعدتها التقنية على إعادة بناء منزلها، وفق تصاميم تراعي الخصوصيات العمرانية المحلية، في التزام تام بتشريعات البناء المضاد للزلازل.

ولهذا الغرض، أمرنا بإحداث وكالة حضرية، لكل من الحسيمة، والناظور. كما يجب التعجيل بترميم وإعادة بناء المرافق العمومية الحيوية، كالمدارس والمستشفيات والمساجد.

ومن منطلق منظورنا الاستراتيجي للقضايا الكبرى للأمة، فقد أصدرنا تعليماتنا للحكومة، قصد الإنكباب الفوري، على إعداد مخطط تنموي مندمج وهيكلية، على المدى المتوسط والبعيد من أجل تأهيل إقليم الحسيمة، وإعمار منطقة الريف. وسنقف شخصياً، سواء من خلال المتابعة الموصولة، أو الوقوف في عين المكان على حسن إنجاز البرنامج الاستعجالي، واعتماد المخطط المتوسط والبعيد الأمد، الكفيل بجعل منطقة الريف، التي نوليها عنايتنا الفائقة، قلباً للتنمية الحضرية والقروية، في جهة الشمال مندمجاً في النسيج الاقتصادي الوهني.

وعلى هذا المخطط، الذي ينبغي أن يرفع إلى نصرنا السديد في أقرب الآجال، أن يتضمن مشاريع مضبوطة، في أهدافها ووسائل تمويلها، وآجال إنجازها وتقييمها، لتمكين المنطقتين من التجهيزات الأساسية، المائية والكهربائية والصرفية الكفيلة بفك العزلة عنها، وربطها بالشبكة الوطنية عبر محور فاس- الحسيمة والإسراع بإنهاء المدارع الصرقي المتوسكي، مع إيلاء أهمية خاصة، لتشجيع الاستثمارات والمشاريع التنموية، المدرة لفرص



الشغل خاصة في قطاعات السياحة والصيد البحري، وبناء اقتصاد فلاحى عصري  
ومتجم .

واننا لعازمون على وضع حد للتسيب، ولكل إخلال أو تماون أو تقصير، في تحمل  
السلطات العمومية والمنتخبة، مسؤوليتها الكاملة، في التصييق الصارم للقوانين، المتعلقة  
بقواعد البناء المضاد للزلازل، ولكل الممارسات غير المشروعة، التي يؤدي بلدنا  
بأكملها ثمنها الباهض، كلما أصابته كارثة هيبعية، والتي تعد بما ينجم عنها من  
سكن مهين، بؤرة لكل الآفات الاجتماعية. وعملا بقول جدنا المصطفى عليه الصلاة  
والسلام "أعقلها وتوكل" نصدر توجيهاتنا إلى الحكومة والبرلمان، قصد العمل، خلال  
دورة الربيع، على إقرار تشريعات، لمحاربة وتجريم المخالفات المشجعة على السكن  
العشوائي، أو المخلة بضوابط البناء المضاد للزلازل

ومتجد شعبي العزيز، خديمك الأول في كلبية العالمين في السراء والضراء، في  
التزام بروح المواطنة المسؤولة، لبناء مغرب الديمقراطية الحقة، والتضامن الإردى،  
والتنمية المندمجة، وصون وحدته وعزته، ضارعين إلى الله سبحانه، أن يحفظ بلدنا الآمن  
من كل مكروه.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته".